

إدارة المخاطر التمويل المصرفي : تطبيقاً على البنوك بالمملكة العربية
السعودية

إعداد: سلطان عايض القحطاني

الرقم الجامعي: 242000172

العام الجامعي: 1446 هـ - 2025 م

فهرس

2.....	المصطلحات الأساسية
3.....	مقدمة
4.....	مراجعة الأدبية:
6.....	أهداف البحث:
6.....	مشكلة البحث
7.....	تساؤلات الدراسة:
7.....	فرضيات البحث
7.....	أهمية البحث
8.....	منهجية البحث
8.....	محددات البحث
9.....	نتائج الدراسة:
11.....	مناقشة النتائج
12.....	الاستنتاجات
13.....	التوصيات
14.....	مراجع:

المصطلحات الأساسية

المصطلح بالعربية	المصطلح بالإنجليزية	التعريف
إدارة المخاطر	Risk Management	عملية تحديد وتحليل وتقييم المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات للحد منها أو السيطرة عليها.
التمويل المصرفي	Banking Finance	تقديم الخدمات المالية مثل القروض والتمويلات من قبل المؤسسات المصرفية للعملاء.
المخاطر الائتمانية	Credit Risk	خطر عدم قدرة المقترض على سداد القرض أو الالتزام بتعاقداته المالية.
المخاطر التشغيلية	Operational Risk	مخاطر الخسائر الناتجة عن عمليات داخلية أو أخطاء بشرية أو فشل في الأنظمة.
المخاطر السوقية	Market Risk	مخاطر تكبد خسائر بسبب تقلبات أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة أو العملات.
مخاطر السيولة	Liquidity Risk	خطر عدم توفر سيولة كافية لدى البنك للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل.
الرقابة المصرفية	Banking Supervision	الإشراف والتنظيم من قبل الهيئات الرقابية لضمان سلامة واستقرار النظام المصرفي.
الجدارة الائتمانية	Creditworthiness	تقييم قدرة العميل على سداد القروض بناءً على السجل المالي والتاريخ الائتماني.
كفاية رأس المال	Capital Adequacy	نسبة رأس المال إلى المخاطر التي يتحملها البنك لضمان استقراره المالي.
إدارة السيولة	Liquidity Management	إدارة الأموال لضمان توفر السيولة اللازمة لتلبية الالتزامات المالية عند استحقاقها.
الاحتياطيات النقدية	Cash Reserves	المبلغ النقدي الذي يحتفظ به البنك لتلبية احتياجات الطوارئ والمخاطر.
التسهيلات الائتمانية	Credit Facilities	قروض أو خطوط ائتمان تقدمها البنوك للعملاء الأفراد أو الشركات.
التعثر المالي	Financial Distress	حالة تواجهها الشركات أو البنوك عند عدم قدرتها على سداد الديون أو الالتزامات المالية.

النسبة المئوية التي يفرضها البنك على المقرض مقابل استخدام الأموال.	Interest Rate	معدل الفائدة
خطر حدوث تغيرات في قيمة الأصول أو الالتزامات نتيجة تقلبات أسعار الفائدة.	Interest Rate Risk	مخاطر الفائدة
عملية مراجعة أنشطة البنك لضمان الالتزام بالسياسات والمعايير التنظيمية.	Internal Audit	التدقيق الداخلي
حماية الأنظمة والشبكات المصرفية من الهجمات والاختراقات الإلكترونية.	Cybersecurity	الأمن السيبراني

مقدمة

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك إلى آخر وأن حسن تقييم وتحليل ودراسة، ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية ومخاطر متدنية.

وباعتبار البنوك من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد، فإن المخاطر الائتمانية تعتبر من أهم المخاطر التي تواجهها، والناجمة من المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات، والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلاً، وهو ما يساعدها على التحكم أو التقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها. ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية وإدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر، وتصنيفها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة. تواجه البنوك في المملكة العربية السعودية، كغيرها من البنوك حول العالم، مجموعة متنوعة من المخاطر المرتبطة بالتمويل المصرفي، مثل المخاطر الائتمانية، التشغيلية، السوقية، ومخاطر السيولة. ومع تطور القطاع المصرفي في المملكة وتحقيقه تقدماً كبيراً على الصعيدين المحلي والدولي، بات من الضروري دراسة كيفية تعامل البنوك مع هذه المخاطر لضمان استدامة الأداء وتعزيز المساهمة في تحقيق رؤية المملكة 2030.

مراجعة الأدبية:

أولاً: مفهوم المخاطر

يعرف الخطر بأنه حدث أو تأثير يهدد النجاح في إنجاز أعمال المنظمة من حيث الوقت أو الجودة. (Olufemi, 2013: 15) وعرفه (Alain, 2000:10) بأنه الالتزام الذي يحمل في جوانبه عدم التأكد باحتمال الضرر أو الخسارة أو قد يكون وقع منفعة. وأشار (2013: 20) Mikal، بأنه الحدث الذي يعطل أو يعرقل حدوثه الأنشطة العادية، ويحول بينها وبين الأداء المخطط، أو كما جرت العادة، كما انه يشمل احتمال ونتيجة أي حدث يحدد شدة ذلك الحدث. وبين (رضوان، 2005: 314) أن الخطر هو توقع الاختلاف في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه.

وأضاف (AnJa Mursu, 2002: 67) أن المخاطر عادة ما تعد قضايا سلبية، ولذا تقوم إدارة المخاطر بتوجيه عوامل الخطر المؤثرة على مستقبل المنظمة من خلال إدارتها، وإذا ما نجحت إدارة الخطر بالسيطرة عليها فسيتم تحويلها للحصول على المنفعة واستدامة الميزة التنافسية، وفي حالة عدم إمكانية إدارة عوامل الخطر فسيتم تحقق المخاطر في المستقبل، وعليه يجب أن تقوم إدارة المخاطر بوضع السيناريوهات لمواجهة عوامل الخطر، وعند ذلك قد تخسر المنظمة المنافع. نستخلص مما تقدم تعريفا للخطر بأنه "حدث يتطلب اتخاذ قرار من خلال المعلومات القليلة المتوفرة، التي تمكن من تقدير احتمالات حصوله مع عدم إمكانية التنبؤ الدقيق بنتائجه المختلفة".

ثانياً: العلاقة بين المخاطر وعدم التأكد

وأوضح (Begum 2009: 7) إن الخطر يختلف عن عدم التأكد بالطريقة التي يشار بها إلى الأحداث التي يمكن التنبؤ بها إحصائياً، حيث يشير عدم التأكد إلى التقلبات غير المعروفة التي لا يمكن التنبؤ بها إحصائياً، ويمكن لمتخذ القرار التقييم بشكل حدسي أو عقلائي، رغم أن اتخاذ القرار هو إجراء من ظل المخاطر، أن عدم التأكد يعني عدم توفر المعلومات عن الحالة التي يجري النظر فيها من قبل متخذ القرار، إذ لا بد من اعتماده على بعض المعلومات لتحويل عدم التأكد إلى خطر الذي يتكون من أربع معلمات أساسية هي احتمالية الحدث، وشدة التأثير، القابلية للتغير، درجة الارتباط، كما أن حدوث الخطر يتم من خلال وجود سبب وتكون له نتائج وهذا ما يفقده عدم التأكد. وإن عدم التأكد يأتي قبل الخطر، ويمكن أن يكون خطراً، ويتنوع عدم التأكد إلى

عدم التأكد المعرفي (Epistemic uncertainty) ، وعدم التأكد المبني على الصدفة (Aleatory) ، يتمثل عدم التأكد الصدفي في إمكانية اعتباره عشوائياً، أما عدم التأكد المعرفي فيتعلق بنقص المعرفة في القضايا التي لها تأثير على المخرجات، وهو حدث غير معروف لمجموعة من النتائج المحتملة وغير المعروفة، لذلك من الممكن أن يؤدي إلى الفرص بالإضافة إلى المخاطر، وكذلك فإن عدم التأكد الصدفي يمكن أن يكون فرصة قد تكون نتائجها خطرة (مثل عبور بحيرة متجمدة، فعبورها يكون فرصة لكونه يختصر المسافة، ولكن ذلك ينطوي على مخاطر أيضاً لعدم توفر المعلومات عن قوة الماء المتجمد). (Kajsa, 2009: 27)

ثالثاً: تصنيف المخاطر

صنفت المخاطر (IRM, 2002) إلى أربع أنواع من الأخطار، حسب البيئة التي تؤدي إلى حدوثها ((Manchester, 2007:18) لقد تم وضع معيار إدارة المخاطر الذي هو نتاج هيئات إدارة المخاطر الرئيسية في المملكة المتحدة، والتي تتكون من: معهد إدارة المخاطر (IRM) ، وجمعية التأمين ومديري الخطر (ARMIC) ، والمنتدى الوطني لإدارة الخطر في القطاع العام (ALARAM)، فضلاً عن ذلك استشار الفريق واستعان بوجهات نظر وآراء عدد كبير من الهيئات المهنية بإدارة المخاطر، من أجل الاتفاق على معيار لإدارة المخاطر للتأكد من المصطلحات المرتبطة بالكلمات المستخدمة، وعملية إدارة المخاطر وهيكلها التنظيمي وأهدافها، وإن يؤكد معيار إدارة المخاطر على حد أعلى وحد أدنى للخطر، وقد تم تحديد أنواع المخاطر بسبب عاملين رئيسيين تقود إليها هما عوامل البيئة الخارجية، وعوامل البيئة الداخلية وتتنوع المخاطر (2, 2000, Shorteed & McColl).

رابعاً: إدارة المخاطر Concept of risk management :

عرف معهد الأبحاث البريطاني إدارة المخاطر بأنها ((نشاط يهتم بتحليل ودراسة المخاطر التي تتعرض لها المنظمات، وله المقدر بالسيطرة عليها ومعالجتها (فاضل، 2010: 24)). وفي نفس الاتجاه أوضح (Khalid, 1997: 3) بأنها نظم متتابعة تتضمن عناصر مواجهة الخطر لتحديد وتحليل الخطر والاستجابة له. أما (ISO, GUIDE, 77, 2000: 2) فعرّفها بأنها الإجراءات التي تتبعها المنظمات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها. وهذا ما أكدّه (البليقني وواصف، 2004: 29) بأن إدارة المخاطر هي عملية اتخاذ قرار لمواجهة أي خطر يستطيع الفرد أو المنظمة تخفيض الإحساس السلبي الناتج عن وجود الخطر. ويضيف (الساعدي،

2009: 25) بأن إدارة المخاطر تمثل عملية التحكم المخاطر من خلال الحد من تكراره من ناحية والتقليل من حجم خسائر المتوقعة في حال حدوثه من ناحية أخرى من خلال التقليل من ظاهر عدم التأكد، بأقل التكاليف الممكنة.

أما (Hamition, 1998: 89) فأشار إلى نشاطات إدارة المخاطر بأنها تتضمن أنشطة جمع المعلومات عن الموجودات الخطر بالمنظمة، وتحديد التهديدات المتوقعة لكل منها ومواطن الضعف في النظام، التي تسمح للمخاطر بالتأثير بالموجودات، ثم تحديد الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المنظمة اذا حدث التهديد المتوقع، وبعد ذلك تحدد الأساليب والأدوات البديلة التي يمكن اعتمادها لتقليل أو تجنب الخسائر المحتملة، وأخيراً تحديد الأساليب والأدوات التي قررت المنظمة الاعتماد عليها في إدارة المخاطر المحتملة.

أهداف البحث:

1. فهم أنواع المخاطر التي تواجه البنوك السعودية في التمويل المصرفي.
2. تحليل استراتيجيات إدارة المخاطر المتبعة حالياً.
3. تقديم توصيات لتطوير آليات إدارة المخاطر بما يتماشى مع المعايير الدولية.

مشكلة البحث

تواجه البنوك حول العالم، بما في ذلك البنوك في المملكة العربية السعودية، تحديات كبيرة في بيئة عمل تتسم بالتعقيد والتغير المستمر. يُعد التمويل المصرفي إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، لكنه يحمل في طياته العديد من المخاطر التي قد تؤثر على استقرار المؤسسات المالية وسلامتها. وتشمل هذه المخاطر المخاطر الائتمانية، التشغيلية، السوقية، ومخاطر السيولة، والتي تتطلب استراتيجيات متقدمة لإدارتها بفعالية. بالرغم من التطور الذي شهده القطاع المصرفي السعودي، والذي يُعزى إلى الجهود الرقابية والتشريعية التي تبذلها الجهات المختصة مثل البنك المركزي السعودي (ساما)، إلا أن التحديات ما زالت قائمة. تتمثل المشكلة الرئيسية في مدى كفاءة استراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك السعودية، وقدرتها على مواكبة التطورات العالمية، مثل متطلبات بازل III، والالتزام بالمعايير الدولية في هذا المجال.

تساؤلات الدراسة:

السؤال البحثي الرئيسي:

- كيف يتم إدارة المخاطر المرتبطة بالتمويل المصرفي في البنوك السعودية؟ وما مدى فعالية هذه الاستراتيجيات في مواجهة التحديات الراهنة؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أبرز المخاطر التي تواجه البنوك السعودية في التمويل المصرفي؟
2. ما هي الأدوات والأساليب المستخدمة من قبل البنوك السعودية لإدارة هذه المخاطر؟
3. ما مدى توافق سياسات إدارة المخاطر في البنوك السعودية مع الممارسات العالمية؟
4. ما هي التحديات التي تواجه البنوك السعودية في تحسين كفاءة إدارة المخاطر؟

فرضيات البحث

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى تفسير واقع إدارة المخاطر في التمويل المصرفي بالبنوك السعودية، وقياس مدى كفاءة السياسات والإجراءات المطبقة. تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

1. **الفرضية الأولى: (H1)** البنوك السعودية تواجه أنواعاً متعددة من المخاطر المرتبطة بالتمويل المصرفي، بما في ذلك المخاطر الائتمانية، التشغيلية، السوقية، ومخاطر السيولة.
2. **الفرضية الثانية: (H2)** أدوات إدارة المخاطر المستخدمة في البنوك السعودية تعتمد بشكل رئيسي على الأنظمة الرقابية المحلية مثل تعليمات البنك المركزي السعودي (ساما)، لكنها قد لا تكون متوافقة بالكامل مع المعايير الدولية مثل متطلبات بازل. III.
3. **الفرضية الثالثة: (H3)** البنوك السعودية لديها سياسات فعالة لإدارة المخاطر، لكنها بحاجة إلى تطوير إضافي لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية وتعزيز الاستدامة المالية.
4. **الفرضية الرابعة: (H4)** إدارة المخاطر الائتمانية تُعد الأكثر تأثيراً على أداء البنوك السعودية، نظراً لاعتمادها الكبير على تقديم القروض والتمويلات.

أهمية البحث

1. **الأهمية العلمية:**

- **إثراء المعرفة النظرية:** يساهم البحث في تعزيز الفهم النظري لمفهوم إدارة المخاطر في التمويل المصرفي، من خلال تسليط الضوء على الأطر النظرية والاستراتيجيات المستخدمة عالمياً.

- **سد الفجوات البحثية:** يلبي البحث الحاجة إلى دراسات تطبيقية حول البنوك السعودية، حيث إن أغلب الدراسات تركز على التجارب الدولية دون تناول الخصوصية المحلية.

2. الأهمية العملية:

- **تقييم الممارسات الحالية:** يساعد البحث في تحليل أدوات وأساليب إدارة المخاطر المستخدمة في البنوك السعودية، وتحديد مدى فعاليتها وكفاءتها.

- **تحسين الأداء المصرفي:** يساهم في تقديم توصيات عملية يمكن أن تساعد البنوك في تحسين سياساتها وآلياتها لإدارة المخاطر.

منهجية البحث

- **البحث الوصفي:** يهدف إلى وصف واقع إدارة المخاطر في البنوك السعودية، من خلال تحليل البيانات والممارسات الحالية.

- **البحث التحليلي:** يعتمد على تحليل السياسات والاستراتيجيات المطبقة في إدارة المخاطر، وقياس مدى فعاليتها وتأثيرها على الأداء المصرفي.

محددات البحث

- **المحددات المكانية:** يقتصر البحث على دراسة البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، مما يعني أن النتائج قد لا تنطبق بالضرورة على البنوك في مناطق أخرى ذات بيئات اقتصادية أو تنظيمية مختلفة.

- **المحددات الزمانية:** أجريت الدراسة خلال عام 1446 هـ - 2024م.

- **المحددات الموضوعية:** يركز البحث على إدارة المخاطر في التمويل المصرفي فقط، مما يعني أنه لا يتناول مجالات أخرى مثل إدارة الاستثمار أو إدارة الأصول والخصوم.

نتائج الدراسة:

تتعرض المصرفية الإسلامية إلى نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية ناتجة عن طبيعة العمل المصرفي، ومخاطر تنفرد بها ناتجة عن خصوصية عملها.

المخاطر المصرفية:

تنقسم المخاطر التي تواجه البنوك بشقيها الإسلامي والتقليدي إلى نوعين وهي:

1- المخاطر المالية:

هي المخاطر المتعلقة بإدارة أصول وخصوم البنك، ينجم عنها خسائر مالية، وتصنف إلى ثلاثة أقسام وهي:

- مخاطر الائتمان: وهي تلك المخاطر التقليدية للبنك وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان.
- مخاطر السوق: وهي الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي (أسعار الأصول ومعدلات العائد).
- مخاطر السيولة: وهي تعني عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك دون تحمل خسائر غير مقبولة، نظرا لطبيعة البنوك الإسلامية التي لا تجيز اقتراض الأموال بفوائد لتغطية متطلبات السيولة، كما لا تسمح ببيع الديون.

2- المخاطر غير المالية:

هي عبارة عن الأخطار الناشئة عن مدى كفاءة البنك في إدارة عملياته، والتي تحتوي على مجموعة من المخاطر التالية:

- المخاطر التشغيلية: وهي مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية.

- المخاطر القانونية: تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسيل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية.
- المخاطر الإستراتيجية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك ورأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

3- مخاطر معيار كفاية رأس المال:

قد أصدرت لجنة بازل عددا من الوثائق والمقررات، وأهم هذه الإصدارات هو معيار كفاية رأس المال، وتتمثل أهمية هذا المعيار في انه يعد بمثابة أول دراسة شاملة توجد علاقة فيما بين رأس المال بمفهومه الشامل (القاعدة الرأسمالية) وبين الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر والتي يجب أن لا تقل عن 8 %، ويعبر عن هذه العلاقة بالمعادلة التالية:

نسبة تعرض رأس المال للمخاطر = رأس المال التنظيمي/مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل

4- مخاطر معيار كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية:

إن النسبة تعكس العلاقة بين القاعدة الرأسمالية للبنك والمخاطر التي يتعرض لها، ولكون هذه المعادلة تتناسب البنوك التجارية وذلك لان رأس المال هو الوسادة التي تستوعب أية خسائر غير متوقعة، وكون وظيفة رأس المال في البنوك الإسلامية تختلف عن البنوك التجارية في هذا الجانب، حيث إن الذي يستوعب الخسارة هم أصحاب الحسابات الاستثمارية في حالة عدم وجود تعدي أو تقصير، ولذلك فقط كان لابد من تعديل معادلة نسبة كفاية رأس المال لتلائم البنوك الإسلامية، وقام بهذه المهمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

نسبة رأس المال = (حقوق الملكية/مجموع الأصول) * 100 %، ويظهر من ذلك بان ارتفاع نسبة رأس المال دليل على وجود رأس مال كبير لتغطية الخسائر في قيمة الأصول مما يعني حماية أكبر للمودعين ولكن الزيادة والنقصان في نسبة رأس المال له تأثير مباشر على الربحية أو نسبة العوائد للمالكين.

مناقشة النتائج

تمثل المخاطر التقليدية للبنوك وتتمثل في عدم قدرة العملاء على سداد القروض وفقاً للشروط المتفق عليها. كما أظهرت النتائج أن البنوك السعودية تعتمد على استراتيجيات تقليدية وحديثة لإدارة مخاطر الائتمان، مثل تحسين معايير الجدارة الائتمانية وتطوير أدوات تحليل المخاطر.

• مخاطر السوق:

- تتعلق بالخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار السوق ومعدلات العائد.
- أظهرت الدراسة أن البنوك السعودية تستثمر في أدوات تحليل السوق وتطبيق نظم الإنذار المبكر لمواجهة هذه المخاطر، ولكنها بحاجة إلى تطوير استراتيجيات أكثر مرونة لتجنب التأثيرات السلبية.

• مخاطر السيولة:

- تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها.
- أشارت النتائج إلى تحديات خاصة تواجه البنوك الإسلامية في إدارة السيولة نظراً لعدم السماح لها باقتراض الأموال بفوائد. وقد تم تطبيق أدوات بديلة مثل إدارة الأصول بكفاءة لتحسين السيولة.

المخاطر غير المالية:

تشمل المخاطر التشغيلية، القانونية، الاستراتيجية، ومخاطر كفاية رأس المال.

• المخاطر التشغيلية:

- أظهرت الدراسة أن البنوك السعودية تطبق معايير لجنة بازل للحد من الخسائر الناتجة عن الأخطاء الداخلية أو التهديدات الخارجية.
- مع ذلك، تواجه البنوك تحديات مرتبطة بالتحول الرقمي، مثل الهجمات السيبرانية، مما يبرز الحاجة إلى تعزيز الأمن السيبراني.

• المخاطر القانونية:

- تتعلق بالامتثال للقوانين واللوائح، خاصة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

- أظهرت الدراسة أن البنوك السعودية تعتمد على فرق قانونية ممتربة ونظم مراقبة داخلية للامتثال للقوانين، لكنها بحاجة إلى تحسين قدراتها للتكيف مع التغيرات التشريعية المستمرة.

• المخاطر الاستراتيجية:

- ناتجة عن اتخاذ قرارات خاطئة أو سوء تنفيذ الاستراتيجيات.
- أظهرت الدراسة أن البنوك السعودية تستثمر في التخطيط الاستراتيجي وتحديث نظم الحوكمة، لكنها بحاجة إلى زيادة مرونتها في مواجهة التغيرات المفاجئة في القطاع المصرفي.

الاستنتاجات

بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث حول إدارة المخاطر في التمويل المصرفي في البنوك السعودية، يمكن تلخيص الاستنتاجات كما يلي:

- تواجه البنوك السعودية مجموعة متنوعة من المخاطر، تشمل المخاطر المالية (الائتمانية، السوقية، السيولة) والمخاطر غير المالية (التشغيلية، القانونية، الاستراتيجية).
- تختلف طبيعة وحجم المخاطر بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بسبب الفروقات في النظم التشغيلية والمعايير.
- تطبق البنوك السعودية استراتيجيات متعددة لإدارة المخاطر، تعتمد على معايير البنك المركزي السعودي (ساما) ومتطلبات لجنة بازل III.
- تتميز البنوك السعودية بالقدرة على تحديد المخاطر المالية وإدارتها بشكل جيد، لكن لا تزال هناك تحديات في مواجهة المخاطر التشغيلية والتكنولوجية.
- تواجه البنوك الإسلامية تحديات أكبر في إدارة السيولة بسبب عدم قدرتها على استخدام الأدوات التقليدية مثل الاقتراض بفوائد.
- تحتاج البنوك الإسلامية إلى حلول مبتكرة لمواءمة كفاية رأس المال مع طبيعة أعمالها.
- بينما تطبق البنوك السعودية متطلبات بازل III ، إلا أن هناك فجوات في التوافق مع بعض الممارسات الدولية، مما يحد من مرونتها في مواجهة التغيرات العالمية.

التوصيات

- الاستثمار في أنظمة تكنولوجية متقدمة لتحليل وإدارة المخاطر بشكل أكثر دقة وفعالية.
- تطوير أدوات تنبؤية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة وتحديد الأنماط المحتملة للمخاطر.
- تطبيق حلول مبتكرة في البنوك الإسلامية مثل عقود المرابحة والاستثمار في الصكوك لتعزيز إدارة السيولة.
- تعزيز التدريب المستمر للموظفين على إدارة المخاطر التشغيلية والسيبرانية.
- مراجعة السياسات الداخلية للبنوك السعودية لضمان توافقها مع أحدث معايير لجنة بازل وتعليمات المنظمات الدولية.
- الاستثمار في الأمن السيبراني لحماية الأنظمة المصرفية من الهجمات الإلكترونية.
- إنشاء مراكز متخصصة داخل البنوك السعودية لدراسة المخاطر المصرفية وتطوير حلول مبتكرة.

مراجع:

- بدر الدين قرشي مصطفى(2012)،التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، ورقة عمل مقدمة في إطار ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية تحت عنوان التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة 5-6 أبريل ، ص4.
- موسى عمر مبارك أبو محييد(2008)، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان- الأردن، ص20.

1. Kajsa Sima, (2009), "the constructions site managers' impact on risk management performance" doctoral thesis, Lulea University of technology
2. Olufemi Vincent Tolani., (2013)"An Examination of Risk Preferences in Public-private Partnerships in Nigeria", A Thesis submitted to the Faculty of graduate studies in partial fulfillment of thereuirements for the degree of Doctor of Philosophy, University of Calgary.
3. Begum Ongel,(2009),"Assessing Risk Management Maturity: Framework for the Construction Companies", Master Thesis in building Science in Architecture department, Middle East Technical University.
4. Khalid, G. (1997) "Risk in Construction Project Management", Project Seminar, Pan Pacific Hotel, Kuala Lumpur. January.
5. Ann Katrin Napp,(2011),"Financial risk management in SME", Master Thesis in international economic Consulting, Aarhus University